

## الزكاة والدخل تصدر الدليل الإرشادي الخاص بالتمويل الإسلامي

أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة [الدليل الإرشادي الخاص بالتمويل الإسلامي](#) باللغة العربية. وتكمن أهمية هذا الدليل في تقديم المزيد من التوضيحات للشركات التي تقدم خدمات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالالتزامات والآثار الضريبية المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية.

### الغرض من التنويه

هذا التنويه موجه لجميع الشركات العاملة في قطاع الخدمات الإسلامية (ممول أو ممول له)، بما في ذلك ما تقوم به البنوك التجارية وشركات التأمين وشركات تمويل الأصول أو أي شركة أخرى تقدم خدمات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من أنشطتها العامة، بالإضافة إلى الشركات المتلقية لهذه المنتجات.

### الدليل الإرشادي الخاص بالتمويل الإسلامي

تتمثل أهمية هذا الدليل في توضيح المعاملة الضريبية للمنتجات المالية الإسلامية والمعاملات الجارية لها، حيث يتضمن أقساماً فرعية للمنتجات الإسلامية، بما فيها الإجارة والمراحة والمشاركة، بالإضافة إلى وصف المنتج والمعاملة الضريبية المناسبة لكل حالة.

وفقاً للمادة 29 (3) من [اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة في المملكة](#)، أي منتجات مالية إسلامية تقدم وفق عقود معتمدة شرعاً، وتشابه من حيث الهدف المقصود بالمنتجات المالية التقليدية وتحقق جوهرياً نفس آثارها، سوف تعامل نفس معاملة المنتجات المالية التقليدية لغرض الإعفاء من الضريبة.

تتضمن المنتجات المالية الإسلامية تحقيق هامش ربح وليس فرض فوائد، حيث يطبق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على أي فوائد ضمنية. أما بالنسبة للرسوم الصريحة التي يفرضها الممول على المنتج المالي الإسلامي فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة.

وحيث يعد نقل ملكية السلع من طرف لآخر دون نية نقل الملكية الفعلية للعميل أحد أهم مبادئ التمويل الإسلامي، يوضح الدليل المعاملة الضريبية الخاصة بهذا النقل المؤقت لملكية سلع المنتجات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المستندات الثبوتية المطلوبة لإثبات أهلية السلع لتطبيق المعاملة.